يركز الاتجاه الواقعي الاهتمام على الاقتصاديات التقليدية التي تقوم على المبادلة واعادة التوزيع, وارتباط النسق الاقتصادي بالتنظيم الاجتماعي على اساس الالتزامات القرابية في توزيع السلع والخدمات بين افراد المجتمع, وليس على اساس الحصول على الكسب المادي او الربح والمنفعة الشخصية, ويؤكد "جورج دالتون ***G. Dalton***" على ان النظرية الاقتصادية ترتبط باقتصاد السوق. وانه يوجد تباين بين الاقتصاد الغربي الرأسمالي والاقتصاد البدائي البسيط ليس في الدرجة ولكن في النوع, فقد اشار الى ان الاقتصاد البدائي البسيط ينقصه العديد من عناصر اقتصاد السوق مثل استخدام النقود في اغراض محددة وليس في كل الاغراض, وعدم وجود شركات للتجارة الداخلية والخارجية, ولا يوجد تقسيم كامل للعمل, ولا سوق للعمل والارض. اما في الاقتصاد الرأسمالي الحديث فيتم الحصول على الارض والعمل والسلع الاخرى من خلال ميكانيزم السوق ***Market Mechanism***, ولذلك لاتصلح النظرية الاقتصادية للتحليل الواقعي لغير اقتصاد السوق[[1]](#footnote-1)(1).

ان كلا المدخلين (الشكلي والواقعي), يتضمنان التحليل الذي يشمل ميداناً دراسياً يخرج عن حدود المجال الاقتصادي البحت. ويحدث هذا في التحليل الواقعي, لان غالبية ممارسيه ينكرون حتى لاغراض استكشافية وجود مجال اقتصادي متميز, ويؤكدون الطرق التي بواساطتها يتصل النشاط الاقتصادي بالنظم الام داخل نسق اجتماعي ما. وطبقا لهذا الفهم ليس هناك نسق اجتماعي قبل التصنيع يوجد به نظام اقتصادي بحت, ولكن النظم غير الاقتصادية التي يتكون منها مثل هذا النسق لها جوانب اقتصادية. ومن ناحية اخرى يفهم اقتصاد اي مجتمع من وجهة نظر التحليل الشكلي على انه ميدان واسع لا حد له في عملية الاقتصاد (اي عملية اتخاذ القرار الرشيد ***Rational-decision-marking*** التي تعد مجالاً الدراسة حيثما تحدث في اي نسق اجتماعي- ويوجد ذلك بطبيعة الحال في كل مكان). وهنا لابد من الاشارة الى تركيز علماء الانثروبولوجيا من اتباع المدرسة الصورية قد ركزوا في بحوثهم ودراساتهم على البناء الاجتماعي على وجه العموم, لكنهم وبدلا من ان يقوموا بالتركيز على المعايير والقواعد النظامية التي تحكم السلوك ومحاولة توضيح دور العمليات الاقتصادية ومن بينها التبادل السوقي في التكامل الاجتماعي كما فعل الواقعيين ركز الصوريون في محاولتهم الوصول إلى صور البناء الاجتماعي وهو نفس ما حاوله الانثروبولوجيين الواقعيين على بعد أخر يتمثل في دور الأفراد في إظهار ثبات واستقرار واستمرار البناء الاجتماعي بالتركيز على المعايير والقواعد التي تحكم السلوك.

1. (1) فرحات, سهام عبد الحميد, مصدر سابق, ص49. [↑](#footnote-ref-1)